

فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

* د. بوزار صافية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

الملخص

تواجه الدول النامية على غرار الجزائر تحديات كثيرة عرقلت مسارها التنموي والمعيشي، تتمثل في مختلف المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها تأتي في مقدمة هذه المشاكل البطالة، السكن، سوء المعيشة... وتنصب مجملها في مصطلح واحد شامل وهو الفقر، خاصة وان معظم هذه البلدان تعتمد على سياسات غير ملائمة وضعيفة... وفي هذا الصدد اعتمدت الجزائر عدة سياسات وعلى جميع المستويات، نذكر المالي، النقدي... والتشغيل حيث تعتبر هذه السياسة الأخيرة اجتماعية اقتصادية في آن واحد حيث تعمل على توفير مناصب شغل للأفراد ومنه تحسين مستوى معيشتهم... الخ.

ومن خلال هذه المداخلة يمكن التطرق إلى التعريف بالفقر، ومفاهيمه، التعريف بأهم آليات التشغيل في الجزائر، ودراسة وتقييم مدى فعالية هذه السياسات في التقليل من البطالة والفقر خلال الفترة (1990-2014).

الكلمات المفتاحية: البطالة، الفقر، مظاهر الفقر، التشغيل، سياسات التشغيل.

Abstract

Developing countries including Algeria face a lot of challenges obstructed their developing and living path, represented in many problems which their societies suffer from, at the forefront of these problems joblessness, bad living circumstances.... all of it involve one word which is poverty, especially that most of these countries depend on inappropriate and weak policies. In this regard, Algeria adopted many policies in many standards we mention for example the financial, the monetary grade, and employment which is considered a social and economical policy at the same time as it contributes to the provision of jobs for individuals and from it improving their living conditions. From what we have mentioned, we can define poverty, its concept, defending the most important operating mechanisms in Algeria, and studying and evaluating how far these policies are effective to reduce poverty during the period (1990-2014).

Keywords: joblessness, poverty, backing of poverty, working, politics of working.

* bouzaar.s@gmail.com

المقدمة

تعتبر البطالة والفقير من الظواهر والمشاكل إلى أرهقت اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية والمتخلفة وذلك لكونهما مشكلان يساهمان في بعضهما البعض بصفة مباشرة، والجزائر من البلدان التي تعاني منذ وقت طويل من هذه المشاكل وذلك لضعف وهشاشة اقتصادها من جهة وهيمنة القطاع العام على القطاع الخاص من جهة وارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ومرور الجزائر بالعيشية السوداء، ولتجاوز هذه العقبات انتهجت وتبنت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة سياسات لاسيما منها سياسات اقتصادية، مالية، نقدية،... وسياسات التشغيل، وان المنتجع لهذه السياسات الاقتصادية ليأسف للنتائج المتوصل إليها، حيث أن البطالة في الجزائر عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة ضف إلى ذلك انخفاض مستوى المعيشة في بعض المناطق من البلاد.

من جهة أخرى لقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل لفك شبح البطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة من خلال مجموعة من الآليات والسياسات التشغيل.

وعليه بنيت الدراسة على الاشكالية الممتلثة في السؤال الرئيس الموالي:

ما مدى فعالية سياسات التشغيل في الجزائر في القضاء على البطالة والتقليل من الفقر؟

ولقد أمكن تقسيم الإشكالية الرئيسة إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو الفقر أشكاله ومسبباته؟.
 - ما هي أهم آليات التشغيل في الجزائر؟.
 - ما مدى فعالية أجهزة وسياسات التشغيل في الجزائر؟.
- وعليه جاءت هذه المداخلة مبنية في المحاور التالية:
- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفقر.
 - المحور الثاني: واقع وأسباب البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)
 - المحور الثالث: انعكاسات وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر على البطالة والفقير خلال الفترة (1990-2014)

● المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفقر.

من خلال هذا المحور يمكن التعريف بالفقر، خط الفقر، حلقة الفقر والتعريف بآثار وأسباب الفقر وذلك كما يلي:

1- تعريف الفقر:

- باعتبار الفقر شبح ومشكلة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت يمكن تعريفه كما يلي:
- **تعريف أول:** (حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) الفقر هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها أنها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل الضعيف¹.
- **تعريف ثاني:** الفقر تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة².
- بناء على السابقة يمكن تعريف الفقر على انه حالة اقتصادية اجتماعية وكابوس يعيشه فئة معينة من المجتمع تتمثل في ارتفاع نسبة الوفيات، سوء التغذية، ارتفاع مستوى البطالة، الجهل، المرض وغيرها من الحالات الاجتماعية المزرية.

2- تعريف خط الفقر:

المصدر: مصطفى منير محمد، طارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، مارس 2012، ص12.

4- آثار الفقر:

للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه. ومنه يمكن تشخيص آثار من جانبيين كما يلي⁵:

4-1- من الجانب الاجتماعي:

- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي بعض الأحيان كاد الفقر أن يكون كفرا، حيث تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، أي أن الفقير غير المتعفف، يميز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.
- عدم تمكن الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال
- بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
- تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعُدوى المزمنة.

4-2- من الجانب الاقتصادي:

- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تدميره وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل الحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.
- تدهور معيشة الأفراد.
- ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

5- أسباب الفقر:

يعتبر الفقر مشكلة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت ناتجة عن عدة قضايا ومسببات كثيرة يمكن تقسيمها كما يلي:

- 5-1- الأسباب الاجتماعية: تتمثل الأسباب الاجتماعية للفقر في النمو السكاني، البطالة، التهميش والحرمان وسوء توزيع الثروة:
- النمو السكاني: تعتبر ظاهرة النمو أو الانفجار السكاني من بين الظواهر المغذية للفقر، حيث أن زيادة معدلات السكان بنسبة أو وتيرة اقل من الزيادة في النمو والتنمية الاقتصادية يخلق خلل اقتصادي ومنه ينتج عنه مشكل الفجوة الاقتصادية (الغذائية والمعيشية) التي تؤدي إلى نمو مستوى الفقر.
- البطالة: تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تنتج عن ضعف حجم الاستثمار والمشاريع الاقتصادية وزيادة النمو السكاني، حيث أن تزايد هذه الظاهرة ينعكس بصفة مباشرة على الفقر.
- عدم العدالة في توزيع الثروة: إن عدم التوزيع العادل للثروة داخل اقتصاد أي بلد يزيد من الطبقة ومن ثم يزيد من الفقير فقرا ومن الثري ثراء، ضف إلى ذلك تركز الثروة عند فئة معينة على حساب الفئة الأخرى.

- التهميش والحرمان: إن ظاهرة التهميش والحرمان تزيد من تكريس ظاهرة الفقر، وخاصة لدى النساء والأطفال، حيث يتمثل التهميش والحرمان في هذه الحالة في عدم حصول الأفراد على حقوق التعليم، الصحة... مناصب العمل... الخ
 - 2-5- الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية في المديونية، هشاشة اقتصاد البلد والسياسات الاقتصادية للبلد:
 - المديونية: تعتبر المديونية مشكل وعائق حقيقي أمام التنمية الاقتصادية حيث أن زيادة حجم المديونية في اقتصاد أي بلد يزيد من حجم أو نسبة العجز الاقتصادي ومنه ارتفاع مستويات الفقر.
 - السياسات الاقتصادية: أن فشل السياسات الاقتصادية أو انتهاج سياسات اقتصادية غير فعالة يؤثر بصفة مباشرة على حجم البطالة والنتائج الخام والإجمالي لاقتصاد ذلك البلد وعليه يؤدي ويساهم ذلك في ارتفاع نسبة ومستوى الفقر.
 - هشاشة اقتصاد البلد: إن اعتماد أي بلد على مصدر واحد للدخل كالبلدان العربية والبلدان المصدرة للنفط يجعل من اقتصادها عرضة للزمات وهذا ما يزيد من هشاشته ومنه يؤدي ذلك إلى مشكلة الفقر.
- المحور الثاني: واقع وأسباب البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشاكل عدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تتمثل أهمها في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر وعليه يمكن تشخيص ذلك كما يلي:

1- البطالة، ظهورها، أسبابها وتطورها في الجزائر:

يمكن تشخيص تاريخ ظهور البطالة في الجزائر وأهم مسبباتها وتطور معدلاتها البطالة في الجزائر خلال الفترة (1982-2013) كما يلي:

1-1- ظهور مشكلة البطالة في الجزائر:

لم يكن مصطلح البطالة شائعاً ومنتشراً خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1987 إلى 28% سنة 1995 ليبلغ 30% سنة 1999. هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة⁶.

1-2- مسببات البطالة في الجزائر: من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار بالتالي خلق الثروات وفرص العمل⁷.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلي طموحهم.
- التزايد السكاني الكبير في الجزائر.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

1-3- خصائص البطالة في الجزائر:

تتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص يمكن إيجازها كما يلي⁸:

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع مستمر رغم المخططات الوطنية الموجهة للريف الجزائري لاسيما منها نذكر المخطط الوطني للتنمية الريفية وربما يعود هذا إلى عزوف الشباب الجزائري عن مواجهة الأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الإدارية، ولقد سجل معدل البطالة في الريف الجزائري 37.8% سنة 2001 و 42.4% سنة 2005.
- أكثر من 69% من البطالين الجزائريين لم يسبق لهم العمل وتنحصر أعمارهم بين 16 و 19 سنة.
- أغلب البطالين في الجزائر من فئة الذكور ولا تمثل فئة الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل.

1-4- تطور معدلات البطالة في الجزائر: لقد تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1982-2013) كما يلي:

تبين الإحصاءات الرسمية أن معدلات البطالة في الجزائر قد عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة في بعض الأحيان خلال وقت مضى، حيث تعرضت الجزائر إلى صدمة سلبية جراء الأزمات الاقتصادية (البتولية والمالية) التي عرفها البلد خلال الثمانينات وعشرية التسعينات، ومنه عرفت البطالة ذروتها حدود 30% سنة 1999، ولم تسجل هذه النسبة أي تحسن إلا بعد مطلع الالفينات، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1982-2013

الجدول رقم 1- يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1982-2013)

السنة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998
معدل البطالة	16	12	14	17	20	23	25.5	28	27
السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة	30	26	20	17	15	12	10.5	10	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- سمير عطية، التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة الأوروبية المتوسطية، دراسة مقارنة بين المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان وسوريا، مدريد اسبانيا، 2008، ص78.
- الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

2- واقع ومظاهر الفقر في الجزائر من فترة الاستقلال الى يومنا هذا:

يمكن تشخيص واقع ومظاهر ومؤشرات الفقر في الجزائر منذ فترة الستينات إلى يومنا هذا كما يلي:

2-1- مظاهر الفقر في الجزائر خلال التوجه الاشتراكي للاقتصاد الوطني (الفترة: 1962-1990):

بتزايد الأزمات الاقتصادية وانتشار العولمة فإن عدد الفقراء في تزايد مستمر، فقد أخذت هذه الفئات في تزايد مستمر ومحسوس في الجزائر خلال فترة الستينات والسبعينات، ثم واصلت الظاهرة توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الجزائري لإختلالات هيكلية، من جهة أخرى ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، فقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2%، وكذا تديني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6% بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%⁹، ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك فلقد زادت من حدة الفقر وانتشاره، وشهدت مرحلة التسعينات عشرينية سوداء والتي نتج عنها زيادة الفقر بهجرة سكان الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكاتهم بحثا عن الأمن، وقد اتسعت دائرة الفقر لتتضمن أعداد كبيرة من الأشخاص كانوا يعيشون عيشة كريمة في الريف، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة بفقدان رب الأسرة، ومنه ارتفاع عدد المتشردين من جميع الأعمار، وقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد في هذه الفترة وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية.

2-2- بعض مؤشرات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

يمكن تشخيص بعض المؤشرات الكمية والكيفية حول تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) كما

يلي¹⁰:

- تطور معدل الفقر (الأمية، وسوء التغذية) في الجزائر: تبين المعطيات الإحصائية والاقتصادية انخفاض معدل الفقر في الجزائر خلال فترة التسعينات والالفينات وهذا لا يعكس انخفاض معدل الفقر في الجزائر بصفة عامة، والجدول الموالي يبين تطور مؤشر الفقر البشري خلال الفترة 1995-2005.

الجدول رقم 2- بين تطور معدل الفقر، الأمية وسوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (1995-2005)

المعيار	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	---	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية	13.00	---	06.00	03.50	03.50

المصدر: حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص45.

من جهة أخرى حسب معطيات الجدول تحتل الجزائر المرتبة 44 من ترتيب 103 دولة فقيرة

- البطالة: كما رأينا سابقا تمثل البطالة نسب مرتفعة عن المستوى الطبيعي العالمي (5%)، وهذا يمثل مؤشر للفقر في الجزائر، من جهة أخرى يرجع هذا العدد المرتفع لحجم البطالة في الجزائر رغم انخفاضه إلى انخفاض الطلب الكلي للاقتصاد الوطني الجزائري، كما أن من أهم مكاسب العولمة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل .

- الانفجار السكاني: يعتبر التزايد المرتفع لعدد السكان أيضا مؤشر للفقر في الجزائر حيث يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، والجزائر من البلدان النامية التي تعاني من التزايد السكاني الغير منتظم، ولا يوازيه نمو اقتصادي والجدول الموالي يبين تطور معدل النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم 3- بين تطور النمو الديمغرافي (مليون نسمة).

السنة	1997	2000	2005	2010	2014
النمو الديمغرافي	29.5	32	34	36.4	38.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متفرقة.

- ارتفاع عمالة الأطفال في الجزائر: في الجزائر بالرغم من صدور قانون الطفل رقم 12 الذي يحظر عمل الأطفال وتحتوي بنوده على الكثير من النصوص التي تكفل حماية حقوق الأطفال إلا أن التطبيق العملي يؤدي إلى انتهاك حقوق الأطفال حيث يصل عدد الأطفال العاملين إلى أكثر من ثلاثة مليون طفل عامل معظمهم يعمل في ظروف عمل خطيرة خاصة العاملين في مجال الزراعة، وهذا راجع إلى سبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي وسوء المعيشة.

- اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء: مع مرور الزمن ومنذ الاستقلال تشكلت في الجزائر فئتين كبيرتين الأولى وهي فئة الأغنياء والثانية فئة الفقراء خاصة بعد الخوصصة (بعد التسعينات)، وقد تشير الإحصائيات إلى أن فئة قليلة تملك 90 % من الثروات وعمامة الناس يتقاسمون 10 % الباقية .
- الصراعات والحروب: تشكل الصراعات والحروب عاملا هاما في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول المتخلفة، ففي الجزائر عرفت عشرية سوداء ساهمت في زيادة مستوى الفقر كما أنها مؤشر للفقر في الجزائر أيضا.
- الديون الخارجية: لقد عانت الجزائر ولوقت طويل من أزمة الديون كغيرها من الدول النامية حيث تعتبر المديونية احد المؤشرات الأساسية للفقر في الجزائر لاسيما خلال التسعينيات وبداية الالفينات.
- التهميش والحرمان: تعاني فئة من المجتمع (المرضى العقلية والذين يبيتون في الشارع) لا يستهان بها في الجزائر من التهميش والحرمان وعدة مشاكل جوهرية أهمها البطالة والأمية وفقدان الأمن الغذائي والمائي والصحي مما سمح باتساع حدة الفقر.
- فقدان الديمقراطية: إن الديمقراطية لا تعايش مع الفقر إذ أن الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا لا تجد الوقت الأزم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية. والتاريخ السياسي لأوروبا يؤكد أن التوترات الاجتماعية والاضطرابات الشعبية وانتشار البطالة ساهم في انتكاس الديمقراطية .
- ارتفاع مستوى ظاهرة التسول في الجزائر: من الملاحظ لواقع الحياة المعيشية والاقتصادية في الجزائر ارتفاع وتيرة التسول في الشارع والمساجد وهو مؤشر جد حقيقي لقياس الفقر في الجزائر لاسيما في السنوات الأخيرة (2000-2014).
- ارتفاع ظاهرة الانحرافات الخلقية والانتحار: تشير المعطيات في الجزائر إلى انتشار ظاهرة المخدرات والسرقة، والانتحار من يوم إلى أخرى، وهذا راجع لمشكل الفقر وفشل سياسات الاقتصادية لاسيما منها التشغيل في الجزائر.

3- أسباب الفقر في الجزائر:

- تمثل الأسباب الرئيسية للفقر في الجزائر لاسيما منها الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والطبيعية كما يلي:
- التزايد المستمر والمتزايد لعدد السكان حيث أن الجزائر عرفت زيادة كبيرة في عدد السكان خاصة بعد التسعينات.
- أزمة المديونية حيث أن الجزائر عانت في ظل انخفاض أسعار البترول من أزمة مديونية حادة في فترة الثمانينات وبداية التسعينات، عصفت بالاقتصاد الوطني الجزائري كما أدت إلى كل مظاهر التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في الجزائر.
- فشل السياسات الاقتصادية النقدية والمالية المنتهجة في الجزائر منذ الثمانينات إلى يومنا هذا.
- تفاقم أزمة السكن في الجزائر خاصة بعد زلزال 2003.
- زيادة معدل الكوارث الطبيعية.
- ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات.
- غياب التنويع الاقتصادي أي اعتماد الجزائر في بناء اقتصادها على قطاع ومورد واحد وهو قطاع المحروقات، وإهمال القطاعات الأخرى لاسيما منها القطاع السياحي.
- انخفاض المستوى التعليمي والصحي في الجزائري من عشرية إلى أخرى.
- تفشي ظاهرة البيروقراطية في الإدارات الجزائرية والتي أصبحت تقف اليوم حاجز أمام التنمية في الجزائر.
- التبعية الاقتصادية للخارج.
- انتهاج الجزائر برامج اقتصادية فاشلة لاسيما تلك البرامج المبرمجة مع الصندوق النقدي الدولي.

- 4- ارتباط الفقر بالعمل والبطالة: يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالعمل والبطالة، فقد اقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سنة 1995 المنعقد بكونها نقن بشأن التنمية الاجتماعية على وجود الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة، كما انه يوجد ارتباط مباشر بين

المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدريب والكفاءة وبين الفقر وإنتاجية العمل، فتحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الفقر¹¹.

• المحور الثالث: انعكاسات وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر على البطالة والفقر خلال الفترة (1990-2014)

من خلال هذا المحور يمكن التعريف بأهم سياسات التشغيل التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وانعكاساتها وفعاليتها في التقليل من مستوى البطالة والفقر في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك كما يلي:

1- أهم سياسات التشغيل في الجزائر:

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة ومنه الفقر.

من جهة أخرى تعتبر سياسة التشغيل السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق¹²، كما تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر جميع البرامج أو الأجهزة والتي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج التالية¹³:

1-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J): وهي مؤسسة والية جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت لتشغيل

الشباب العاطل عن العمل سنة 1997، ومنه للتقليل معدلات البطالة في الجزائر، حيث يغطي هذا الجهاز نوعين من الأنشطة وهما: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

2-1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C): لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة طبقاً للمرسوم

التنفيذي رقم 94 وذلك سنة 1994، حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليل من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين على البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء.

3-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M): انشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 1

ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، أو أولئك الذين يمارسون عملاً مؤقتاً غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع وخدمات. ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 ويتراوح القرض المصغر بين 50.000 دج و 350.000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر.

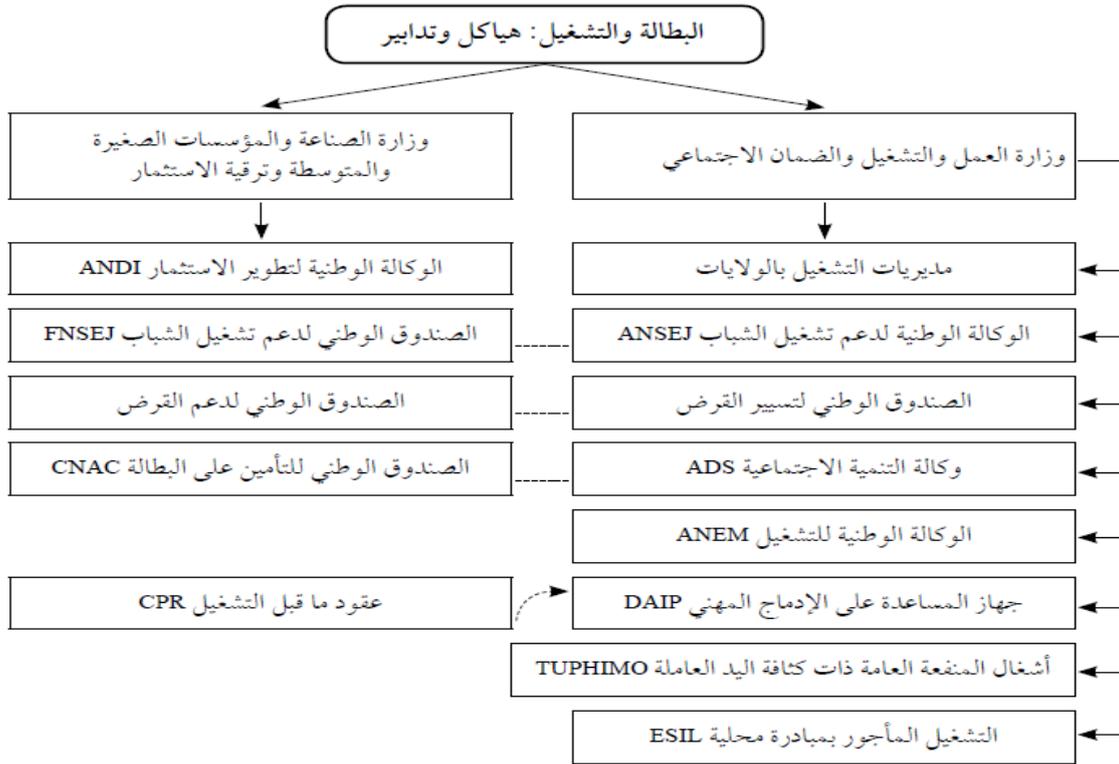
4-1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A): وهو برنامج فلاحى يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

5-1- برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E): وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات

الجامعية (C.P.E).

الشكل رقم -2- يبين تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر.

المصدر: رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، بحوث اقتصادية عربي، العددان 61-62، 2012، ص 140.



- 1-6- الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب (E.S.I.L): وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1990 للتقليل من حدة البطالة التي كانت تعرفها الجزائر أثناء التحول إلى اقتصاد السوق.
- 1-7- الشبكة الاجتماعية (I.A.I.G): وهي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2001 في إطار التقليل من البطالة وتوفير الشغل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى.
- 1-8- برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): وهو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية وذلك لتحقيق فرص التشغيل والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي.
- 1-9- مشروع الجزائر البيضاء: وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحة وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر.
- 1-10- مشاريع صندوق الزكاة: وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة.
- 1-11- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات: وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.
- 2- واقع التشغيل في الجزائر من فترة الاستقلال إلى يومنا هذا:

لقد عرفت الجزائر ففزة نوعية في مجال عدد العمال المشتغلين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث قدر هذا العدد بـ 1.75 مليون عامل سنة 1967 ليرتفع إلى 2.65 مليون عامل سنة 1977 ثم أكثر من 4 مليون عامل سنة 1987¹⁴، ليرتفع هذا العدد إلى 10

ملايين عامل خلال بداية الالفينات رغم الخصوصية وتسريح العمال خلال سنوات التسعينات وبعيد العشر ملايين عامل خلال سنة 2013 ، يمكن إرجاع هذا التزايد في حجم العمال المشغلين في الجزائر بهذه الوتيرة إلى تزايد حجم الاستثمارات خلال كل فترة من هذه الفترات ضف إلى ذلك مدى نجاعة كل برنامج ومخطط منتهج خلال طول هذه الفترات.

3- الأبعاد الرئيسة لسياسات التشغيل في الجزائر:

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

إن أبعاد سياسات التشغيل تقول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية، ومنها ما هي غير ذلك، وهي كما يلي¹⁵:

3-1- البعد الاقتصادي: يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

3-2- البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

3-3- الأبعاد التنظيمية وهيكلية: وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي⁷:

- محاربة البطالة من مقارنة اقتصادية،
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط،
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.
- عصنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للأفاق 2009.
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج.
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في أفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

كما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أصبحت تركز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على من الآليات والبرامج والمخططات العملية.

4- نتائج سياسات التشغيل في الجزائر:

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر بعض النتائج الايجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي¹⁶:

- تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و 2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلها إذ نرى تراجعاً في معدل البطالة.

إن برامج التنمية المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية، وإلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى ما يفوق 6 بالمئة، رافقه تحمك أفضل في مستويات التضخم.

كما أن معدل البطالة في نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 انخفض إلى غاية 10%^{24c}، مقارنة بسنة 2009 التي كان فيها معدل البطالة فيها 10.2%، كما أن نسبة البطالة عند الذكور بلغت 8.1% و 19.1% لدى الإناث، أما الشباب المقر عمرهم ما بين 16 و 24 سنة فقد قدر معدل البطالة لديهم بـ 21.5%، و 7.1% بالنسبة للفئة فوق 25 سنة. وبالنسبة لمعدل البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا (الجامعي) فقد قدرت بـ 21.4% (11.1% عند الذكور و 33.6% عند الإناث).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010-2014، والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمراقبة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيف التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 300.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتمكين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008.

5- فعالية وانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التشغيل في الجزائر:

تعتبر سياسة التشغيل مختلف الآليات التي تهدف إلى التقليل من البطالة، وتعتبر البطالة احد المكونات والمظاهر الأساسية للفقر وبالتالي فان انعكاسات التشغيل واضحة على مستوى البطالة ومن ثم الفقر، وفي حقيقة الأمر لا يمكن أن نتحدث عن فعالية سياسة التشغيل في بلد يعاني من قلة الاستثمارات ومعدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة، ففي الجزائر لقد انعكست سياسات التشغيل وبالرغم من أنها ظرفية على مستوى البطالة والفقر ... كما يلي:

- انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30% سنة 1999 إلى حدود 10% سنة 2014.
 - تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية.
 - دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا.
 - تحسن مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل ايجابي على مستوى التعليم في الجزائر ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي إلى نقص مداخل الأولياء وعدم عملهم.
 - إن انعكاس التشغيل على توفير الغذاء شيء واضح في الجزائر حيث أن معظم الأسر الجزائرية مكونة من ثلاث أفراد فما فوق وهذا يستلزم على الأقل أجرة لإعالتها من المصاريف المتعلقة بالغذاء، فالتشغيل في الجزائر ساهم بشكل كبير في توفير وتحسين مستوى الغذاء للعائلات والأسر الجزائرية.
 - انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2005-2013) نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.
- بصفة عامة يمكن القول أن انعكاسات سياسات التشغيل على الفقر كانت واضحة في الجزائر حيث أن مستوى المعيشي في الجزائر تحسن بكثير لاسيما من خلال انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، وحيث أن معظم الأسر والعائلات الجزائرية أصبحت تملك دخل أو اجر من خلال عمل احد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق، توفير التعليم، الرعاية، الصحة... التنقل و الترفيه والسياحة وبالتالي عن طريق التشغيل أي سياسات التشغيل في الجزائر استفاد البطالين الجزائريين من تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

6- تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر:

تواجه سياسة التشغيل في الجزائر تحديات ومعوقات كبيرة لاسيما في ما يخص تشغيل الشباب، وذلك باعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه القضية، لاسيما تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وانجاز المشاريع المنشآت لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليل من عدد العمال أما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وعموما يمكن حصر تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:

- من ابرز التحديات التي توجه الحكومة الجزائرية في هذا المجال أي في مجال التشغيل العمل الغير منظور أي L'Economie Informels وهو البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، وفي غياب أو ضعف الهيئات الرقابية¹⁷.

- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996 بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة¹⁸.
- ارتفاع ظاهرة الافاة الخطيرة في أوساط الشباب الجزائري الغير عامل ونقصد بذلك ارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، تعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير مشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر الوسائل والطرق الغير المشروعة والغير مضمونة.
- ضعف وعدم تكيف برامج واليات التكوين والتعليم العالي في الجزائر مع سوق العمل ومتطلبات سوق العمل، أي تكيف آليات وبرامج التكوين والتعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل أو العمل في الجزائر. هذا ما يجعل المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.
- اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر اعتماد كلي على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق البطالة المقنعة في القطاع العمومي.
- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل والأيدي البيضاء، هذه العقود التي أقصاه أربع سنوات على ابعده تقدير، مما يوحي بانخفاض نسبة البطالة.
- ارتفاع النمو السكاني وخريجي الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر من سنة إلى أخرى.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة أو المداخلة لاحظنا أن هشاشة الاقتصاد الجزائري كانت من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور البطالة والفقير، ومما زاد الأمر تفاقمًا هو الاعتماد في الاقتصاد على القطاع العام، إذ أن الأزمة البترولية سنة 1986 جعلت الجزائر تقع في المشكلة. وإذا كانت السياسات التشغيلية قد عملت على تقليص نسبة البطالة والفقير في الجزائر لاسيما خلال الفترة 1990-2014 وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير ترمي إلى حث الشباب البطال على البحث عن فرص العمل، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة زمنه خفض معدل الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

من جهة أخرى ان مجمل سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر ظرفية وغير فعالة بنسبة كبيرة وذلك لغياب سياسة واضحة وهادفة وذلك رغم بعض النتائج الايجابية المحققة، حيث ان الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من معدل بطالة مرتفع (10%) عن المتوسط الطبيعي العالمي وهو في حدود 5%، وهذا ما يساعد على تطور ظاهرة الفقر في الجزائر.

ومن خلال تقييمنا السابق للسياسات المتبعة في التقليل من البطالة والفقير في الجزائر يمكن أن ندلي بالاقترحات التالية:

- التخلي عن الحلول الظرفية الترقية كما هو الحال في تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية، فهذه القوائم الاسمية التي تعدها البلدية قابلة للتجديد والتغيير شهرياً، وبالتالي فالمستفيد معرض للإقصاء في أي وقت، وإضافة إلى أن المبلغ المتقاضى متدني بشكل كبير.
- الاهتمام أكثر بقطاعات لازالت خامة منذ الاستقلال لاسيما منها القطاع الزراعي والسياحي، لعل هذين القطاعين يوفران ما لا توفره القطاعات الأخرى من التشغيل والإيرادات المالية وبالتالي التخفيف من الفقر والبطالة في الجزائر.
- إعادة تأهيل المؤسسات العمومية إذ أنها تستقطب عدداً هاماً من العمالة وهذا من شأنه أن يضمن استمرار والإبقاء على الأقل على الحجم المشغل، وهذا في ظل المنافسة الأجنبية المفتوحة.
- اعتماد سياسات تشغيل مدروسة على المدى البعيد.

- السعي إلى زيادة معدل التكوين في المجالات التي تعتمد على مؤهلات عالية وهذا لتغطية الحاجات مستقبلاً بدلاً من اللجوء إلى التشغيل الأجنبي، كما حدث في التعليم أو مازال يحدث في المجال الصحي.
- إقامة معاهد تكوينية متخصصة عالية في مجالات تتميز بها الجزائر، كما هو الحال في الصناعات البترولية عن طريق إجراء التبرصات الميدانية بإمكانها أن تمكن من تصدير الموارد البشرية لبلدان أخرى، وهذا لإيجاد منافذ وأسواق أخرى للفائض من العمالة الجزائرية.
- الحد من البيروقراطية الإدارية في الحصول على القروض المسيرة من طرف البنوك و إعادة النظر في طريقة تسديدها وفقاً للمعايير الدولية.
- تبني سياسة إعلامية تسمح بالتعريف بمبغات التشغيل وأجهزتها، وبشروط الاستفادة منها وذلك عن طريق تنظيم ملتقيات وندوات محلية، وكذا الاحتكاك الأكثر بالمؤسسات المعنية كمراكز التكوين المهني، الصناعات الحرفية التقليدية ... ومع اتحاد الفلاحين.
- وضع سياسة شغل واضحة تشمل جميع القطاعات أي التشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

قائمة بالمراجع

- ¹ حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة الصندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 14.
- ² حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- ³ مقال علمي حول: إشكالية دراسة ظاهرة الفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2010، ص 23.
- ⁴ مصطفى منير محمد، طارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، مارس 2012، ص 11.
- ⁵ بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، وآثارها، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 7، ص 8.
- ⁶ عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، المنتدى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة، ص 2.
- ⁷ غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، المنتدى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص 3.
- ⁸ غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 03.
- ⁹ حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- ¹⁰ ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 2-4.
- ¹¹ بقة شريف، العايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الرابع ديسمبر 2008، ص 102، ص 103.
- ¹² رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5-2001، ص 68، ص 69.
- ¹³ رواب عمار، غربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- ¹⁴ رواب عمار، غربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 71.
- ¹⁵ عبد الحميد قومي، حمزة عايب، مرجع سبق ذكره، ص 5.

¹⁶ عبد الحميد قومي ، حمزة عايب، مرجع سبق ذكره ، ص11.

¹⁷ غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص11.

¹⁸ عبد الحميد قومي ، حمزة عايب، عبد الحميد قومي ، حمزة عايب، مرجع سبق ذكره ، ص10.